

تقرير

«كاريتاس» لا تعترف بنقابة عاملات المنازل

أيضا الشواحي

وقّعت رابطة كاريتاس لبنان ونقابة أصحاب مكاتب إستقدام عاملات المنازل في لبنان، أمس، مذكرة تفاهم تسعى الى "الوصول الى أقصى درجة ممكنة من الإحترام لحقوق الإنسان وتأمين الحماية للعمال الأجانب ومنع التعرض لهم والإنتقاص من حقوقهم المنبثقة من صفتهم الإنسانية". تتألف المذكرة من 15 مادة تتعهد فيها كاريتاس إقامة دورات توعية للعمال وموظفي مكاتب الإستقدام حول حقوق وواجبات كل من الطرفين، إضافة الى مساعدة ضحايا الإتجار بالبشر، مقابل تعهد نقابة أصحاب مكاتب الإستقدام إعطاء العامل الأجنبي حقوقه وعدم إساءة معاملته، وعدم توظيف أي عامل لدى كفييل سيبي.

طوال حفل التوقيع الذي امتد لأكثر من ساعة لم يأت أحد على ذكر نظام الكفالة. تحدث الجميع عن مآسي الإتجار بالبشر واتفقوا على مواجهة هذه الظاهرة، لكن ماذا عن نظام الكفالة الذي يمهد للإتجار بالبشر؟ لا موقف في المؤتمر من هذه القضية، لكن في حديث جانبي مع حسن صياح، مسؤولة قسم العمال الأجانب في كاريتاس، يتبين أنّ "كاريتاس ليست مع نظام الكفالة بالكامل وتدرك الثغرات فيه وتسعى الى إصلاحه". إذ لم تعلن كاريتاس، التي "تناضل" لفرض حقوق العمال الأجانب، صراحة أنها ضد نظام الكفالة.

يعترف نقيب أصحاب مكاتب الإستقدام هشام برجى بأنّ "نظام الكفالة سيبي"، ليتابع ان "له جانباً جيداً أيضاً، وعليه "يجب محاربة الجانب السيئ منه مثل الاستحواذ على الانسان وتقييده، والحفاظ على الجانب الجيد". الجيد برأي برجى أنّ "نظام الكفالة يؤمن للعامل ذي القدرة الاقتصادية المسحوقة المسكن والماكل والطبابة". لكنّ السؤال يبقى قائماً، كيف تكافح "كاريتاس" الإتجار



بالبشر من دون أن تطالب بإلغاء نظام الكفالة؟

كذلك، غُيّبت نقابة عاملات المنازل كلياً عن المشهد، على الطاولة،

يجلس رئيس كاريتاس، رئيس نقابة أصحاب مكاتب الإستقدام وممثلة

وزير العمل، أمّا الطرف الاساسي الثاني في هذه

الإتفاقية فلا وجود له، لكن الجميع يُناضل من أجل إعطائه "حقوقه". لعلّ الحق الأول لعاملات

المنازل يكمن في الإعتراف بهنّ.

لكنّ نقابة أصحاب مكاتب الإستقدام و"كاريتاس" يشاركان وزير العمل سجعان الفزي رأيه في

نقابة عاملات المنازل التي يرفض الترخيص لها: هذه النقابة غير قانونية. تقول صياح

إنّ "كاريتاس تدعم تأسيس النقابة بالطريقة الشرعية، فالنقابة غير شرعية في قانون العمل،

وبالتالي يجب ان يبدأ العمل على تغيير القانون وتعديله لإعطائهم هذا الحق ومن بعده نؤسس

نقابة". وتضيف ان "هذا المطلب يندرج ضمن المطالب التي تطرحها كاريتاس".

يتهم برجى المنتسبين الى نقابة عاملات المنازل بأنّ "99,9% منهم لسن عاملات في الخدمة المنزلية بل هن عاملات في الفنادق، المطاعم،

الصانع... يعملن بطريقة غير شرعية". وإحدى الإشارات على هذا الأمر بنظره ان "العاملات لا يزلن يقمن في منزل كفيلهن واذا خرجن

نهار احد فليس لديهن الوقت لهذه النشاطات والتجمعات". وبالتالي، يخلص برجى، إلى انه

"عندما تنشأ النقابة على هذا الأساس بالطبع نحن ضدها لأنها لا تمثل الحقوق التي نطالب

بتعزيزها"، لافتاً الى المواقف المعارضة للنقابة من قبل الدول التي ترسل العمالة". يقترح برجى

أنّ "تكون واقعيين ولا نرفع السقف كثيراً، بدأت بنقابة في حين ان ايسط حق بالخروج من المنزل

لا يزلن محرومات منه، هناك تدرج واولويات"، مصراً على انه "مع إنشاء نقابة لهنّ لكن ضمن

القانون".

ماركس ضد سبنسر

العقوبات والنقد والطائفية

غسان ديبه

«إنّ النموذج أجل النمو هو ايدولوجية الخلية السرطانية»، ادوارد ابي

في اخر اراصاصات النظام الطائفي اللبناني على المستوى الاقتصادي، هو ما يحدث الآن من ارتدادات وانقسامات محلية ناتجة عن قرار الادارة الاميركية بتطبيق قوانين عقوبات مالية ضد حزب الله. قبل ذلك كان الانقسام حول تأثير القرار السعودي بوقف المساعدات للجيش اللبناني. فحينها لم يهتم الكثيرون لتأثير هذا القرار على الجيش او على قدرة لبنان الدفاعية (على الرغم من المعروفتين المضحكتين على مر سني طاولات الحوار: الاستراتيجية الدفاعية وقرار الحرب والسلم!).

يومها وبدلاً من ذلك، استحضر الأذاريون اشباح النقد والعملة ليستعملوها في حربهم ضد بعضهم البعض. فمؤيدو 14 آذار، وهم تاريخياً أشرس المدافعين عن تثبيت العملة التي اتبعتها الحكومات الحزبية (وغيرها أيضاً) والمصرف المركزي منذ 1992، والمروجين دوماً لمناعة لبنان النقدية، رفعوا فجأةً شبح الانهيار النقدي والتخويف من سحب الودائع الخليجية وطرد اللبنانيين العاملين هناك، وبدأ الهمس والخوف يدب في صفوف من يعيش من الربيع

وكان السؤال يتكرر: هل نقول الى الدولار؟ هل انتهت الليرة؟... وهذا

كله لأن السعودية قررت عدم تمويل صفقات سلاح ستنتهي دولاراتها

في خزائن الفرنسيين ولا علاقة لها

البيتة بأي مؤشر اقتصادي أو نقدي

لبناني كالحسابات الخارجية أو

الاحتياطي النقدي وغير ذلك من ما

يمكنه فعلاً التأثير على التقدي!

أما في الجانب الآخر، فأصبح

الثمان أذاريون فجأةً علماء في

الاقتصاد والمال وتعقيدات النظام

المالي العالمي ومن مؤيدي السياسات الحزبية، ولسان

حالهم يقول ان لا خوف على الليرة لأن الودائع السعودية

والخليجية أصلاً قليلة (وكان أحداً كان لا يزال يتذكر تلك

الودائع والتي يعود عهدها الى 10 اعوام خلت على الاقل)،

ولأن الوضع النقدي ممسوك من المصرف المركزي! وأخيراً

لأنه بالنسبة لهم هناك لعبة catch 22 وقع فيها "التأمرون"

على الليرة اللبنانية. فنتيجة للقيود العالمية المفروضة على

حركة رؤوس الاموال الى الخارج من لبنان من حيث السؤال

من قبل المصارف العالمية عن مصدرها، لن تهرب رؤوس

الاموال منه وبالتالي مهما فعلت السعودية فلبنان لن ينهار!

اليوم السيناريو يتكرر ولكن هذه المرة بطريقة أكثر خبثاً

والأخطار والتبعات حقيقية. في آخر حلقات الترشاق حول

العقوبات الاميركية، قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة

"كلما حسنت سمعتك، تحصل على المزيد من الاموال".

يتكلم الحاكم وكان هذه الاموال هبات وان الهدف هو دائماً

نموها ونموها الى ما لا نهاية. فالحاكم، الذي نال جوائز

عديدة وتنويهات آخرها من مساعد وزير الخزانة الاميركية

لشؤون تمويل ايرهاب، يعلم ان هذه الاموال المتدفقة من

الخارج هي بمثابة دين خارجي على لبنان ويحتسبها

صندوق النقد الدولي كذلك. وكلفة هذا الدين من فوائد

تذهب لأصحاب هذا "المزيد من المال" يدفعه اللبنانيون عبر

الفوائد العالية على الدين الخاص الذي أصبح يطال مئات

زمن الحصانات انتهى مع نهاية عصر «السلام السوري»

في المقلب الآخر، فإن المقاومة الاسلامية عليهما ان تعي أن مواجهة أميركا وإسرائيل من الآن وصاعداً له أيضاً ثمن مالي فزمن الحصانات والموانع التي حكمت قواعد الاشتباك انتهت مع نهاية عصر "السلام السوري" (Pax Syria) في لبنان والمنطقة، وانتهى معه الفصل بين المقاومة وبين مشاركة حزب الله في الحكم وفي النظام النقدي والمصرفي كأي حزب أو مجموعة سياسية أخرى. وما رفع شعار استهداف ما يسمى بـ"البيئة الحاضنة"، وهو بالمناسبة مفهوم متحجر، الا تعبير عن ياس ومحاوله بائسة للاستمرار على الطريق القديم، والبديل المطروح عن "مقاومة نقدية" ما هو الا طريق انزلاقي خطر يعطي بعداً طائفياً وقومياً للآزمة الحالية قد تستغله القوى المعادية للبنان كما حدث في الانفجار الأخير أمام بنك بلوم.

إنّ الخطر الحقيقي على اللبنانيين اليوم وعلى الأجيال القادمة لا يكمن في هذه العقوبات الأميركية وما يفعله مصرف لبنان والمصارف في التعامل معها فهم مضطرون

للتقيد بها، بل في استمرار السياسات النقدية والمالية والنموذج الاقتصادي الذي بني بعد الحرب. فهذا هو الذي

أدى الى تعطيل الاقتصاد والى سوء توزيع الدخل والثروة

والى هشاشة لبنان النقدية والاقتصادية. وهنا يجب ان

تكون المقاومة الحقيقية من أجل اتباع سياسات اقتصادية

جديدة ومن أجل إخضاع مصرف لبنان للمساءلة أمام

البرلمان اللبناني كما بالمناسبة هو الحال في الولايات

المتحدة الاميركية نفسها، وتبعاً لذلك الأخرى بواشنطن ان

تفرض أيضاً عقوبات على مصارف الدول التي تخالف هذه

المبادئ الديمقراطية التي تدعي الدفاع عنها ضد أعدائها

الحقيقيين والوهميين على حد سواء.

متابعة

نفايات الإقليم: تحذير من صفقة مشبوهة

محمد الجنون

منذ أيام، ضجت منطقة إقليم الخروب بخبر يُفيد أن العمل جارٍ لتجهيز مطمر لنفايات قضاءي الشوف وعالده في كسارة الجنية

- بعاصير، المملوكة من المقاول جهاد العرب. هذا الأمر دفع

بلدية الجنية، الى عقد إجتماع مع "حراك الإقليم" الذي يضمّ

مجموعات من مختلف بلدات المنطقة، بهدف البحث في سبل

التحرّك إزاء أزمة النفايات التي تعيشها المنطقة، بعد إستئنائها

من خطة وزير الزراعة أكرم شهيب التي أقرّت الشهر الماضي. هذا الإستئناء وضعه البعض

في خانة "الضغط من أجل قبول مطمر في ساحل الإقليم عبر إغراق المنطقة بالنفايات".

تقول الناشطة في حراك الإقليم حليلة القعقور لـ "الأخبار"، أنه

سيجري الضغط على الدولة من أجل المطالبة بـ "شملنا في خطة

النفايات"، مُشيرة الى "خطوات تصعيدية سيُعلن عنها غدا

بعد إجتماع إستثنائي"، فطالبة بلديات المنطقة بالتعاون مع

الحراك "لوقوف في وجه أي مخطط يستهدف المنطقة".

وسالت القعقور: "هل الهدف من هذا الإستئناء هو الضغط

علينا لقبول مطمر في ساحل الإقليم وإخضاعنا لمشاريعهم

المشبوهة؟". وحذّر رئيس بلدية الجنية جورج القزّي من "من صفقة كبيرة يجري تمريرها في المنطقة"، منبهاً من "خطورة الأوضاع في الإقليم نتيجة تفاقم تراكم النفايات بشكل كبير"، لافتاً إلى "أهمية إنشاء معامل

لفرز النفايات ومعالجتها في منطقة الإقليم في مناطق بعيدة عن المواقع السكنية". وفيما حثّل المشاركون في الإجتماع الحكومة والمعنيين بملف النفايات ومسؤولية تداعيات الأزمة التي يشهدها الإقليم، أكدّ الحراك المدني جاهزيتها الكاملة "لمواجهة هذا المشروع الخطير على ارض الإقليم بشتى الطرق والوسائل".



ونتجاهل أن أي مشروع للمستقبل لا يمكن أن يؤسس له إلا إنطلاقاً من

تهيئة أرضية للتحرر العقلي والفكري

أولاً، بعيداً عن التدجين الأيديولوجي

والتوظيف السياسي والتعبية لكل

أشكال الزيف والإستلاب الثقافي

والحضاري إن مثل هذا التأسيس

يبداً بالمؤسسة التربوية التي يجب أن

تفك أسرها من التصورات التقليدية

والجامدة التي تجعلها غريبة عن

السياقات الإجتماعية وتبعدها عن

اللحظة المعاصرة وتعطل فعاليتها

في إمكانية التغيير.

إنطلاقاً من كوننا مشتغلين في

المجال الفلسفي، والتزاماً بدورنا

التربوي والوطني، نحن مدعوون

إلى لقاء تجمعيّاً الفلسفة حوله

لنوسّع أفق نظرتنا لوظيفية المادة

التي نعلمها، وألا نرضى بعد اليوم

بأنّ تتناوب الفلسفة في مناهجنا

التسويات، وأنّ تتجاذبها التوازنات

والحسابات الضيقة، التي شوّهت

مضمونها وطوّقتها ضمن ثنائيات

اللغة والعناوين وجعلتها حبيسة

توفيقيات ملفقة ومصطنعة،

فسطحت المعارف الفلسفية وأفرغت

منها قدرتها على بناء متعلم يسأل

ويتساءل ويقترح ويتجرأ، لنبني

منه مواطناً وفرداً قادراً على الإنخراط

في حوار عقلاني منفتح على قضايا

عصره ومشكلات عالمه الواسع

المنتشر، الذي بات من الخطورة أن

نواجهه بعقل مقفل وفكر محدود.

* أستاذة فلسفة في التعليم الثانوي